الاستهلاك المحلي يبلغ 24 في المئة من إجمالي الإنتاج

السعودية صدّرت 843 مليون برميل نفط بقيمة 345 مليار ريال خلال أربعة أشهر

صدرت السعودية نحو 843.85 مليون برميل من النفط خلال الثلث الأول من 2013، بقيمة 345 مليار ريال، وبلغ الاستهلاك المحلي خلال الاربعة شهور الأولى ما يقارب 266 مليون برميل وبنسبة 24 في المئة من إجمالي الإنتاج في نفس الفترة.

ومع ارتفاع الاستهلاك المحلي للنفط المقلق للمراقبين تعتزم المملكة تطبيق مجموعة من التدابير المتعلقة بكفاءة استهلاك الطاقة، حيث حددت ارامكو مطلع سبتمبر المقبل موعدا لفترة دخول الأجهزة الكهربائية الرديئة إلى السوق المحلي بغية الحفاظ على الطاقة عقب وصول معدلات استهلاك السعوديين لأربعة ملايين برميل يوميا من الزيت المعادل، من إجمالي إنتاج يومي يقدر بنحو تسعة ملايين برميل.

وأمام هذه التطورات قال لـ«الرياض»المستشار الاقتصادي الدكتور فهد بن جمعة إن المملكة

أسواق النفط تترقب مستجدات الساحة الدولية التي تؤثر على العرض والطلب

صدرت ما يقارب 843.85 مليون برميل من النفط خلال الثلث الأول من 2013، بقيمة 345 مليار ريال.

مشيرا بأن الاستهلاك المحلي خلال الربع الأول من 2013 بلغ نحو266 مليون برميل وبنسبة 24 في المئة من إجمالي الإنتاج في نفس الفترة.

وأضاف بأن وكالة الطاقة الدولية أوضحت أن المملكة ارتفع إنتاجها بمقدار 50 ألف برميل يوميا إلى 9.3 ملايين برميل يوميا في مارس، استعدادا لارتفاع الطلب الموسمي مع دخول فصل الصيف الذي يرتفع فيه الاستهلاك المحلي وكذلك الاستهلاك الأمريكي.

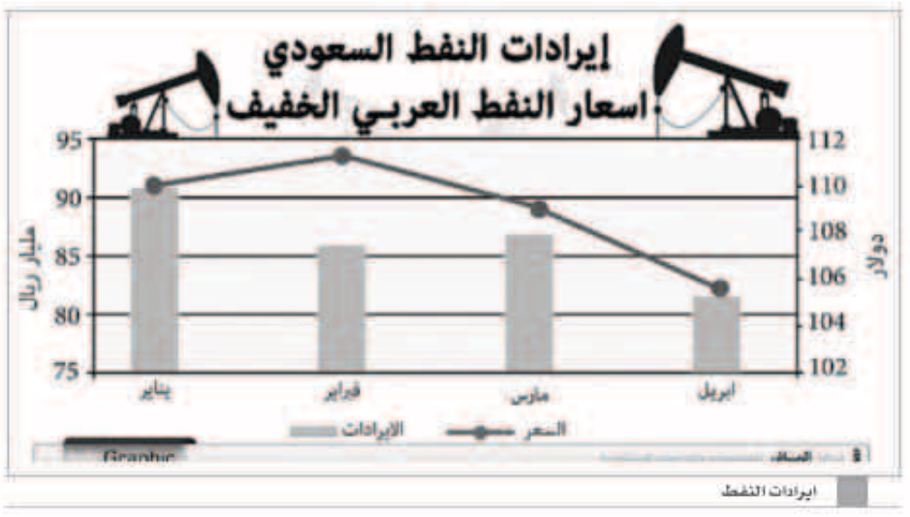

ايرادات النفط

ولفت أن الوكالة خفضت الطلب العالمي على النفط لعام 2013 بمقدار 45 ألف برميل يوميا أو 9 في المئة لتصبح الزيادة في الطلب 795 ألف برميل يوميا إلى 90.85 مليون برميل يوميا. كما تراجع إنتاج الأوبك بمقدار 140 ألف برميل يوميا إلى 30.40 مليون برميل يوميا في مارس مع تراجع إنتاج كل من العراق وإيران، ونيجيريا، وليبيا والجزائر.

وقال بن جمعة إن الانخفاض في العراق، كان بواقع 150 ألف برميل يوميا إلى 2.96 مليون، نتيجة سوء الأحوال الجوية في ميناء البصرة ،كما تراجعت صادرات إيران النفطية إلى 1.1 مليون برميل يوميا في مارس من 1.26 مليون برميل يوميا في فبراير مع استمرار العقوبات الدولية المفروضة على طهران.

وترقب أسواق النفط مستجدات الساحة الدولية التي تؤثر على العرض والطلب في الوقت الذي حذرت منظمة أوبك من أن نمو الطلب العالمي على النفط قد يقل عن التوقعات في 2013 ولكنها أبقت توقعاتها لنمو الطلب دون تغيير في الوقت الحالي عند 840 ألف برميل يوميا.

توقعات بعودة الاقتصاد الألماني إلى الانتعاش

برلين – «كونا»: توقع اتحاد الصناعات الألماني «بي دي اي» أمس ان يعود الاقتصاد الألماني في النصف الثاني من العام الحالي الى الانتعاش رغم اشارات تباطؤ نمو اكبر اقتصاد في اوروبا بسبب ازمة المديونية في منطقة اليورو.

وقال رئيس الاتحاد اولريش غريللو في تصريحات صحافية انه يتوقع ان «يستطيع الاقتصاد الألماني الخروج من فصل الشتاء البارد والعودة في النصف الثاني من العام الحالي الى الانتعاش المأمول».

واضاف غريللو ان البيانات المتوافرة لدى الاتحاد تشير الى ان الاقتصاد الألماني سيشهد في مجمل العام نموا بنسبة 0.8 في المئة مقارنة مع العام الذي سبقه.

وعزا المسؤول تفاؤله بالانتعاش المتوقع الى النمو الذي سيشهده قطاع الصادرات الألماني الرافد الاساسي لاقتصاد المانيا في النصف الثاني من العام الحالي قائلا ان قطاع الصادرات سيشهد في الاشهر الستة الاخيرة من العام الحالي نموا بنسبة 3.5 في المئة وذلك مقارنة مع النصف ذاته من العام الماضي.

وعن ازمة المديونية في منطقة اليورو قال المسؤول ان الصعوبات التي يواجهها قطاع التصدير الألماني بسبب انخفاض قيمة صادراته الى الدول الاعضاء في المنطقة الاقتصادية سيعوضها ارتفاع معدلات التصدير الى دول غير اوروبية.

مصر تطمح لخفض عجز الميزانية إلى 5.5 في المئة

«رويترز»: نقلت صحيفة الأهرام يوم السبت عن وزير المالية المصري المرسي حجازي قوله إن مصر تأمل في خفض عجز الميزانية إلى 5.5 في المئة في السنة المالية 2016–2017 من 10.7 في المئة في 2012–2013.

وبحسب مسودة للميزانية اطلعت عليها رويترز سيبلغ عجز الميزانية المصرية 197.5 مليار جنيه «28.7 مليار دولار» بما يعادل 9.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية التي تبدأ أول يوليو وذلك بعد عجز قدره 184.9 مليار جنيه أو 10.7 في المئة في 2012–2013.

وتأثر اقتصاد أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان سلبا جراء الاضطرابات على مدى أكثر من عامين منذ الانتفاضة التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك وهو ما رفع العجز واستنزف الاحتياطيات الأجنبية المستخدمة في تمويل الواردات وأفضى إلى أزمة عملة.

وخفض العجز خطوة ضرورية للحصول على قرض بقيمة 4.8 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي. وتنوي الحكومة كبح الإنفاق على دعم الوقود وسن تعديلات ضريبية ستستهدف الأغنياء.

السعودية ترصد 76 مليار دولار لمشاريع تنموية

تستعد السعودية خلال العام الحالي لإنفاق ما قيمته 285 مليار ريال «76 مليار دولار» على المشاريع الجديدة والمشاريع الأخرى التي تستكمل عمليات تنفيذها، وهو الإنفاق الذي يضعها على قائمة أكثر الدول العالمية إنفاقا على المشاريع الجديدة خلال هذا العام، وسط توقعات بأن تستمر وتيرة الإنفاق الحكومي على معدلاتها الحالية خلال السنوات القليلة المقبلة.

وأوضح خبير اقتصادي متخصص أن توجه السعودية التوسعي في الميزانية وتوفر فوائض المالية حتى في ظل تغير أسعار النفط عالميا يعطي الدولة مرونة في الإنفاق، مشيرا إلى أنه يوفر لها فرصا أكبر للتوسع في تنفيذ المشاريع على المدى المتوسط، مؤكدا على أن ميزانية العام الحالي شهدت زيادة في المخصصات للقطاعات الحيوية التي لها تأثير على قطاع الإنشاءات.

وقال الدكتور سعيد عبد الله الشيخ كبير الاقتصاديين ورئيس الدائرة الاقتصادية في البنك الأهلي: «الإنفاق الجاري والرأسمالي على المشاريع من قبل الدولة والمتسم بالنشاط سيتواصل مما يساعد في دعم النمو في القطاعات غير النفطية وعلى وجه خاص قطاعات الإنشاءات والصناعة»، متوقعا أن يصل حجم النمو في قطاع الإنشاءات في 2013 إلى ما نسبته 10 في المئة، موضحا أن قطاع الإنشاءات في العام الماضي كان من أسرع القطاعات نموا مما كان له الأثر الإيجابي على مجمل اقتصاد البلاد.

وقال الشيخ في محاضرة «الميزانية العامة للدولة ودورها في مشاريع الصناعات الإنشائية» التي نظمتها «غرفة الرياض» ممثلة في اللجنة الصناعية صباح أمس السبت: «المشاريع المتعددة المدرجة بالميزانية العامة للدولة ستسهم في زيادة حجم الاستثمارات، مع العلم أن العقود التي تمت ترسيتها بلغت قيمتها 235 مليار ريال في العام الماضي «62.6 مليار دولار»»، مؤكدا أن الاستثمارات المكثفة في قطاعي الطاقة والبتروكيماويات عززت الطلب المتصاعد على مواد ومعدات البناء ورأس المال البشري، لافتا إلى أن العقود التي تمت ترسيتها حسب القطاعات بين 2008 وحتى 2012 بلغت قيمتها تريليون ريال «266.6 مليار دولار».

وأضاف الشيخ خلال اللقاء قائلا: «أتوقع أن يستمر إنفاق السعودية على وتيرة متصاعدة، بحيث نكون أقرب خلال الأعوام المقبلة لذات الأرقام التي خصصت للقطاعات خلال الفترة الماضية»، مشيرا إلى أن قيمة العقود التي أرسيت في قطاع الكهرباء بلغت في ميزانية العام الماضي 47.1 مليار ريال «12.5 مليار دولار»، والبتروكيماويات بما قيمته 47.2 مليار ريال «12.5 مليار دولار»، و29.8 مليار ريال «7.9 مليارات دولار» في قطاع النفط والغاز، وقطاع الصناعة بما قيمته 17.8 مليار ريال «4.7 مليارات دولار».

وأكد كبير الاقتصاديين ورئيس الدائرة الاقتصادية في البنك الأهلي أن حجم الأموال التي تضخ في الاقتصاد يساعد في استمرارية نمو الائتمان المصرفي المقدم لنشاطات البناء والإنشاء.

انطلاق فعاليات المؤتمر الدولي حول الاقتصاد الإسلامي

نظم معهد دراسات العالم الاسلامي بجامعة زايد المؤتمر الدولي الاول عن الاقتصاد الاسلامي والصين تحت رعاية سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي وذلك في اطار مبادرة «دبي عاصمة الاقتصاد الاسلامي» والتي أطلقها مؤخرا صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله».

وبدأت فعاليات المؤتمر امس بمقر جامعة زايد في دبي حيث تستمر جلساته على مدار يومين وادار جلسته الافتتاحية الدكتور سليمان الجاسم مدير جامعة زايد بحضور الدكتور على جمعة مفتي جمهورية مصر العربية السابق وسعادة سامي القمزي مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية والدكتور بدر عثمان مال الله مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت وعلي وانج نائب القنصل العام لجمهورية الصين الشعبية في دبي وعمداء كليات الجامعة وعدد من اعضاء الهيئتين التدريسية والادارية وطلبة الجامعة.

وقدم الدكتور علي جمعة كلمة موجزة أعرب فيها عن تقديره لمبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.. مثمنا جهود سموه الرائدة التي ساهمت في الوصول بدبي الى مكانة عالمية مرموقة..مشيرا الى ان عدد الكتب المؤلفة عن الاقتصاد الاسلامي بلغ حوالي 30 الف عنوان تناولت عناصره ومحاوره باعتباره نظاما دقيقا يمكنه التكامل مع النظام الاقتصادي.. مضيفا ان محركات العمل الاقتصادي عند المتخصصين تشمل العمل ورأس المال والارض.

«أبوظبي التجاري» يعيد شراء أسهم بقيمة 1.15 مليار درهم

دبي – «رويترز»: ذكر بنك أبوظبي التجاري ثالث أكبر بنك في الإمارات من حيث القيمة السوقية في بيان له أن البنك أعاد شراء أسهم بقيمة 1.15 مليار درهم «313.1 مليون دولار» في نهاية الأسبوع الماضي.

واشترى البنك 261.87 مليون سهم تمثل 4.68 في المئة من اجمالي رأس المال المساهم في البنك في أكبر صفقة ينفذها البنك منذ ان أقرت الهيئة الرقابية في يناير خطته لشراء ما يصل إلى عشرة في المئة من رأس المال المساهم.

وأفاد البيان أن البنك اشترى السهم بسعر 4.40 دراهم أي بخصم 5.6 في المئة عن سعر الإغلاق يوم الأربعاء حين سجل سهم البنك أعلى مستوى في أربعة أعوام ونصف العام. وحقق البنك نموا في صافي ربح الربع الأول بنسبة خمسة في المئة.

وارتفعت الاسهم في بورصات الإمارات لاسيما أسهم البنوك في الأشهر الأخيرة مع تجدد التفاؤل إزاء اقتصاد البلاد. وصعد مؤشر أبوظبي 24.4 في المئة في أول أربعة أشهر من العام بينما قفز سهم بنك أبوظبي التجاري 52.8 في المئة في نفس الفترة.

استقرار مؤشرات أداء البورصات الأوروبية رغم استمرار المخاوف من الحالة الاقتصادية

جنيف – «كونا»: سجلت مؤشرات اداء البورصات الاوروبية في الاسبوع الاول من مايو الجاري استقرارا واضحا على الرغم من استمرار المخاوف من الحالة الاقتصادية لبلدان اوروبا.

وتراوحت نسبة ارتفاع مؤشرات اداء البورصات الاوروبية بين أربعة في المئة لمؤشر «داكس – اكسترا» الالماني و0.6 في المئة في بورصة براغ التشيكية ليغلق مؤشر «يوروستوكس 50» لافضل البورصات الاوروبية على ارتفاع نسبته ثلاثة في المئة.

وقال المحللون في تصريحات متفرقة لـ«كونا» ان البيانات الاقتصادية القوية الصادرة عن الولايات المتحدة الامريكية خلال الاسبوع الماضي بتوفير فرص توظيف اعلى من المتوقع قد وضعت المستثمرين امام فرص جيدة للاستفادة من هذه الطفرة غير المتوقعة.

واضاف المحللون ان هذه البيانات انعكست على البورصات الاوروبية حيث ارتفعت اسهم قطاع شركات السيارات بنسبة 4,5 في المئة واسهم قطاع البنوك والخدمات المالية والتأمينات بنسب متوسطها في حدود ثلاثة في المئة الى جانب تسجيل اسهم قطاعات الاتصالات والمستحضرات الطبية والصيدلانية ارتفاعا طفيفا بنسب لم تتجاوز 0.1 في المئة وفق مؤشر «يوروستوكس 600» للشركات الاوروبية المتميزة.

ويطالب هؤلاء المحللون بعدم الافراط في التفاؤل والحذر لاسيما مع انخفاض مؤشر مشتريات المدراء الصناعيين «بي ام آي» خلال الشهر الماضي من 51.5 في المئة الى 50.5 في المئة ما يعني عدم ثقة القطاع الصناعي الغربي في المؤشرات الاقتصادية المستقبلية.

ويتوقع ان يبقى اداء البورصات الاوروبية مرهونا بالحلول المطروحة لازمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي تعاني من عدم التوافق السياسي لا داخل البلد الواحد ولا بين دول الاتحاد المعنية بالمشكلة وحلولها.

من المتوقع ضخ استثمارات بـ 90 مليار دولار في قطاع الطيران لمنطقة الشرق الأوسط

خبراء: 400 مليون مسافر عبر أجواء المنطقة بحلول 2020

قال هلال سعيد المري، مدير عام دائرة السياحة والتسويق التجاري والرئيس التنفيذي لمركز دبي التجاري العالمي، إن النمو المتواصل الذي شهده مطار دبي الدولي لعب دورا محوريا في نجاح كل من قطاع السياحة في المدينة وقصة الإمارة نفسها، ما يجعل من دبي وجهة طبيعية مثالية لاستضافة معرض المطارات الأبرز على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا.

وبدوره، قال دانيال قريشي، مدير «معرض المطارات 2013»، الذي تبدأ فعالياته غداً في دبي «إننا نستشعر مزاجا إيجابيا في قطاع الطيران منذ الإعلان عن عدد من مشاريع تطوير المطارات في المنطقة خلال 18 شهرا الماضية، فالمشاريع الضخمة التي واجهت فترة تباطؤ بدأت تكتسب من جديد وقعا متسارعا، في الوقت الذي يتطلع فيه الموردون من أنحاء العالم إلى المنطقة، الأمر الذي يجعل من المشاريع الضخمة لتحديث المطارات جوانب ضرورية لتلبية متطلبات ترقية الأساطيل والطائرات».

وكانت دراسة استطلعت آراء المتخصصين في قطاع الطيران ونفذها «معرض المطارات»، قد صنّفت منطقة الشرق الأوسط على أنها المنطقة التي تمتلك أعلى المقومات على مستوى العالم للاستثمارات ومشاريع توسعة المطارات في غضون الأعوام الخمسة المقبلة.

وصوتت نسبة عالية قدرها 4.64 في المئة من المشاركين في الإستطلاع عبر الإنترنت لمصلحة منطقة الشرق الأوسط.

ومن المتوقع ضخ استثمارات تبلغ قيمتها 90 مليار دولار في قطاع الطيران في منطقة الشرق الأوسط بحلول العام 2020، كما يتوقع للمنطقة أن تستقبل 400 مليون مسافر جوا بحلول العام المذكور، من ضمنها 98 مليونا حصة مطار دبي الذي يصنّف حاليا كثاني أكثر مطارات العالم إشغالا.

وتشهد المطارات الرئيسة الثلاثة في منطقة الشرق الأوسط – دبي وأبوظبي والدوحة– نموا إجماليا قويا نسبته 10 في المئة في حجم الحركة الجوية سنويا، وسط معدلات عالية لرحلات الربط.

وتجدر الإشارة إلى أن مطار دبي الدولي يعد الأسرع نموا على مستوى العالم، بحسب مقياس النمو السنوي للطاقة الاستيعابية للمقاعد، وقد شهد المطار الذي يعد مركز السفر الأبرز في منطقة الشرق الأوسط زيادة سنوية نسبتها 12 في المئة منذ عام 2004. وتتوقع «المنظمة العالمية للطيران المدني» «إيكاو» نمو الحركة الجوية في منطقة الشرق الأوسط بواقع 2.5 في المئة سنويا حتى عام 2030.

ومن المتوقع لشركات الطيران في الشرق الأوسط أن تشهد النمو الأقوى في حركة المسافرين بنسبة 8.5 في المئة سنويا حتى عام 2025 مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 6.4 في المئة. ويقدر لإجمالي حركة الطائرات القادمة والمغادرة إلى منطقة الشرق الأوسط أن ترتفع إلى 000.346.2 في عام 2025 بمعدل نمو سنوي قدره 6.7 في المئة.

وتشير التوقعات إلى أن شركات الطيران في الشرق الأوسط سترفع طاقتها الاستيعابية بنسبة 8.12 في المئة في عام 2013، ففي الوقت الراهن، تشكل شركات الطيران التي تتخذ من منطقة الشرق الأوسط مقرا لها نسبة 8 في المئة من قطاع النقل الجوي العالمي. وتحتضن المنطقة أساطيل الطائرات الأكثر شبابا على مستوى العالم، بعدد إجمالي يزيد على 600 طائرة، وفيها العدد الأكبر من الطائرات مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم.

ارتفاع أعداد المسافرين في فصل الصيف

الصادرات البرازيلية إلى المنطقة العربية تتجاوز الـ 3.3 مليارات دولار

بلغ حجم الصادرات البرازيلية إلى المنطقة العربية 3.391 مليارات دولار أمريكي في الربع الأول من العام الجاري، بزيادة قدرها 4 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وذلك وفقا للأرقام الصادرة عن وزارة التنمية والصناعة والتجارة الخارجية البرازيلية.

من جهة أخرى، سجلت الصادرات العربية إلى البرازيل زيادة قدرها 22 في المئة لتصل إلى 2.45 مليار دولار، في ضوء نمو حجم التدفق التجاري بين البرازيل والعالم العربي بمعدل 10.7 في المئة خلال الربع الأول من العام، ليصل إلى 5.84 مليارات دولار.

وسجلت منتجات السكر والدواجن وخامات الحديد والذرة والماشية وأنابيب الصلب والحليب أكبر ارتفاع في الصادرات البرازيلية. وتشتمل قائمة أبرز الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية أيضا على لحوم البقر والقمح والقهوة والألمنيوم وزيت فول الصويا والتبغ وآلات البناء وكوك النفط والبيتومين والبيض والأحذية. كما شهدت الصادرات البرازيلية إلى كبرى الأسواق العربية ارتفاعا ملحوظا مثل السعودية والإمارات وعمان وليبيا وتونس.

وقال الدكتور ميشيل حلبي، الأمين العام والرئيس التنفيذي لـ«الغرفة التجارية العربية البرازيلية»: «شهدت الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية ارتفاعا كبيرا في الطلب على مجموعة محددة من فئات المنتجات، ويُعزى ذلك إلى نجاح نشاطات مطابقة الأعمال التي أطلقتها «الغرفة التجارية العربية البرازيلية» خلال السنوات الماضية.

علاوة على ذلك، يجسد نمو حجم الصادرات البرازيلية إلى دول المنطقة التقدير الكبير للجودة المتميزة التي تتمتع بها المنتجات البرازيلية لدى الدول العربية، مما يفتح آفاقا واسعة أمام المصدرين البرازيليين لاستثمار المزيد من الفرص التجارية في الأسواق العربية المختلفة. وتأتي النتائج الإيجابية التي سجلت خلال الربع الأول من العام الجاري لتدعم جهودنا الرامية إلى إرساء معايير جديدة من التفوق والنمو فيما يخص حجم التبادل التجاري في العام 2013، ونحن نتطلع قدما إلى ذلك.»

وشهدت قائمة من المنتجات على رأسها النفط الخام والأسمدة وزيت الديزل والغاز الطبيعي المسال واللدائن ومصائد الأسماك ومنتجات الزجاج والملابس والأقمشة الخاصة والرصاص أكبر ارتفاع في الصادرات العربية إلى البرازيل خلال الربع الأول من العام. ومن بين المنتجات الأخرى التي تستوردها البرازيل من المنطقة